



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الهدوء الذي يسبق العاصفة: «نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة» وصعود الإسلاميين في المسرح السياسي التركي

جابر عاشوري

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2019

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## الهدوء الذي يسبق العاصفة: «نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة» وصعود الإسلاميين في المسرح السياسي التركي

جابر عاشوري \*

الملخص:

لا يتلخّص الحراك الإسلامي في تركيا -على خلاف الكثير من الدول الإسلامية- في محاولة الإسلاميين للوصول إلى السلطة السياسية، فالإسلاميون في هذا البلد قد جعلوا الهيمنة على المجال الاقتصادي بنحوٍ خاص من ضمن أولى أهداف برامجهم وتخطيطهم، مقدّمين تفسيراً وتبريراً دينياً لذلك. وحتى قبيل وصول «حزب العدالة والتنمية» لرأس هرم السلطة كانت وتيرة نشاط الإسلاميين في القطاع الاقتصادي متصاعدة بنحوٍ ملحوظ؛ مما هيأت الظروف لصعود هذا الحزب في المسرح السياسي؛ وبهذا -وبعد صعود الإسلاميين في المجال السياسي بتركيا- تضاعف هذا الحراك الاقتصادي، وساعد على بقائهم في السلطة السياسية.

يحاول هذا المقال أن يسلط الضوء في مبادرة الحراك الإسلامي في تركيا لإنشاء مؤسسة غير حكومية واسعة في القطاع الاقتصادي، وبيان كيفية اعتماد القيم والثقافة الإسلامية لدعم هذه المؤسسة، وكيف تكوّنت علاقة جدلية وثنائية ومستمرّة بين الحراك الاقتصادي والحراك السياسي لدى الإسلاميين الأتراك، وكيف تبلورت حركة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية في تركيا. لقد تحصّل كلّ ذلك بإنشاء أهم مؤسسة اقتصادية غير حكومية لدى الإسلاميين في تركيا، ألا وهي (نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة).

المدخل

نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة،<sup>(1)</sup> التي تُختصر تسميتها باللغة التركية في كلمة (موسيد)، هي مؤسسة غير حكومية ذات أهداف اقتصادية، تعمل في تركيا منذ ثلاثة عقود.

سُجّلت هذه النقابة في تركيا ضمن المؤسسات غير الحكومية (NGO)، وهي في طور النمو المستمر منذ تأسيسها، وتُعدّ في الوقت الحاضر من أهم المؤسسات غير الحكومية في القطاع

\* باحث إيراني مقيم في تركيا.

## الاقتصادي التركي.

يُنظر لهذه النقابة في تركيا على أنها مؤسسة ذات توجهٍ إسلامي، وتُصنّف ضمن الحراك الإسلامي التركي في العقود الأخيرة. فمنذ عام 2003 كان (حزب العدالة والتنمية) يمثل التيار الإسلامي التركي من الناحية السياسية، فيما مثل الإسلاميون الأتراك من الناحية الاقتصادية (نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة).<sup>(2)</sup>

يسلّط هذا البحث الضوءَ في نشوء هذه المؤسسة وتطوّرها، والأيدولوجيا المعتمدة لديها، ويعدّ لها ثلاث خصائص، نادراً ما نجد نظيراً لها في دولٍ إسلاميةٍ أخرى، وهذه الخصائص هي:

- عدم الارتباط بالحكومة.
- الاعتناء التام بالمجال الاقتصادي.
- النشوء في الأوساط التركية قبل وصول الإسلاميين الأتراك إلى السلطة.

وكما سنرى فإن هذه المؤسسة نجحت في بلورة هويّة إسلامية لمسلمي تركيا، إذ استطاعوا مواكبة ظاهرة العولمة، والسوق الحرة، والتعرّف على طرق الحياة الحديثة<sup>(3)</sup>.

إن أعضاء هذه النقابة ليبراليون من الناحية الاقتصادية، ومن أنصار العولمة، ودينون من ناحية الهوية، ومحافظون من الناحية الثقافية؛ وبهذا يمثلون جزءاً من التيار الإسلامي الناجح التركي في المجال الاقتصادي، الذين يُعبّر عنهم بـ«نمور الأناضول».<sup>(4)</sup>

لم تتمتع هذه النقابة في سنواتها الأولى بالدعم الحكومي، بل استثمرت الفرص التي وقّرتها حركة العولمة والسوق الحرّة<sup>(5)</sup>؛ ولكن في السنوات الأخيرة -مع وصول القوى الإسلامية إلى المناصب السياسية، ولاسيّما إبان رئاسة رجب طيب أردوغان لبلدية أسطنبول، وبعدها رئاسته للنظام السياسي- حظيت هذه النقابة بالدعم الحكومي.

ويمكن أن نعدّ هذه النقابة مصداقاً لتغلغل المؤسسات غير الحكومية في الحراك الإسلامي التركي؛ ويعود ذلك إلى حقيقة تقيّد بأن الحراك الإسلامي في هذا البلد حتّى مده ليست ببعيدة كان محروماً من المشاركة في العمل السياسي، وإن جيزته مع الغرب والاتحاد الأوروبي لم توقّر له إلا قدرأً ضئيلاً جدّاً من فرص النشاط المدني. وبهذا فإن الحراك الإسلامي في تركيا قد انتهاز الفرصة بنحوٍ جيّد

واستفاد من الأدوات الديمقراطية لممارسة حضور جاد ومؤثر في الساحة السياسية. وقد استمرت هذه المنهجية إبان صعود الإسلاميين، ووصول حزب العدالة والتنمية للسلطة. لقد أدت هذه المؤسسات غير الحكومية المتعددة<sup>(6)</sup> أدواراً مهمة في المجتمع التركي، وفي إطار مؤسسات اقتصادية، وتعليمية، وثقافية، وخيرية، فضلاً عن أنها تحوّلت إلى أدوات مهمة وفعّالة ضمن الدبلوماسية الثقافية العامة التي تعتمد عليها الحكومة التركية في مجال سياستها الخارجية<sup>(7)</sup>.

### بدايات التأسيس

إنّ أول حضور جاد ومنتظم للإسلاميين في الساحة السياسية التركية يعود إلى سنة 1970، وقتئذٍ أسس «نجم الدين أربكان» (حزب النظام الوطني). ولكن بعد مرور سنةٍ واحدةٍ أصدرت المحكمة الدستورية التركية قراراً بحلّ هذا الحزب بتهمة توجهاته الدينية. ولكن القياديين في هذا الحزب بادروا فوراً إلى تأسيس حزبٍ آخر سُمّي بـ«حزب السلامة الوطني»، وقد استقى هذا الحزب الأخير أيديولوجيته من حراك «الرؤية الوطنية»<sup>(8)</sup> الإسلامي. استمرّ هذا الحراك الإسلامي بالعمل السياسي من عام 1972 حتى 1980، ولكن واجه الحضر مرّات عدّة بسبب الانقلابات العسكرية المتعاقبة أو قرارات المحكمة الدستورية، وقد استُبدل بأحزاب إسلاميةٍ أخرى؛ وبهذا تبلور الحراك الإسلامي التركي في فتراتٍ لاحقة، ومن سنة 1983 إلى 1998 في إطار «حزب الرفاهية»، ومن سنة 1998 إلى سنة 2001 في إطار «حزب الفضيلة»<sup>(9)</sup>. وبعد حلّ «حزب الفضيلة التركي» FP وقع خلاف بين قياداته، وقد ظلّ بعض الأعضاء ملتزمين بالأهداف والقيم الأولى لهذا الحزب، واستأنفوا نشاطهم الحزبي في إطار «حزب السعادة SP»، فيما راح أعضاء آخرون، ومن الذين كانوا يطالبون بإعادة النظر في أهداف الحزب وقيمه، وأسسوا «حزب العدالة والتنمية». واجه هذا الحزب الأخير إقبالاً شعبياً واسعاً، ولكن حزب السعادة لم يحظى بأية مكانةٍ شعبيةٍ لافتة.

وبالتزامن مع حضور التيار الإسلامي في الساحة السياسية التركية، وتراوحه صعوداً ونزولاً في تلك السنوات، ظهر الحراك الاقتصادي ذو التوجّه الإسلامي أيضاً. وقد واجه هذا الحراك الأخير أيضاً صعوداً ونزولاً متأثراً بالتطورات السياسية في تركيا، ولكن حضوره المؤسّساتي يعود إلى بدايات الثمانينيات. لقد سعت تركيا خلال عقد الثمانينيات إلى أن تنفذ بعض الإصلاحات من أجل اعتماد معايير اقتصادية ليبرالية. لقد بدأت هذه الإصلاحات في السوق التركي على يد توركوت أوزال (Halil Turgut Özal 1927-1993)، الذي تزعم السلطة السياسية في تركيا في عام 1983؛ ولكنّ أوزال توفي في ظروف غامضة في عام 1993، ويقال إن جماعات الضغط

التابعة لمجموعات اقتصادية كبيرة ذات توجهات علمانية وبالتعاون مع المؤسسة العسكرية التركية أدت دوراً مهماً في إزاحة أوزيل عن المسرح السياسي التركي<sup>(10)</sup>. ومن جانب آخر لم يُبدِ مسلمو تركيا نظرة إيجابية للنظام المصري في بلدهم، وعدّوه نظاماً ربويّاً، وكانوا يسعون في وضع رؤوس أموالهم في مجال الإنتاج؛ وبهذا ظهرت خلال دورة أوزيل مجموعة من التجّار وأصحاب رؤوس الأموال من ذوي التوجهات الإسلامية، إذ كانوا يعدّون نشاطهم الاقتصادي جزءاً من عقيدتهم الدينية، وفي الوقت نفسه كانت إصلاحات أوزال توفّر لهم فرصاً جديدة لحضورهم الاقتصادي، وعُرف هؤلاء النشطاء الاقتصاديين لاحقاً باسم «بنمور الأناضول».

لم يكن نشاط هؤلاء التجّار كبيراً جدّاً، ولكنهم كانوا منتشرين في أرجاء تركيا، ولاسيما في الأناطول -أي في القسم الآسيوي من تركيا- وعلى مقربة من الحدود التركية مع إيران والعراق، وامتداداً إلى المناطق المركزية داخل تركيا، وصولاً إلى المناطق الساحلية عند البحر المتوسط والبحر الأسود. فضلاً عن ذلك فإن هجرة المواطنين الأتراك من المناطق الفقيرة إلى الدول الأوروبية من أجل العمل، وكذلك هجرة بعض من النخبة الإسلامية إلى أوروبا بسبب القوانين التركية الصارمة، جعل هؤلاء التجّار الإسلاميين أن يحصلوا على مكانةٍ مائزة في الدول الأوروبية، ولاسيما في ألمانيا وفرنسا.

### التأسيس

تأسست نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلّة في تركيا في اليوم الخامس من شهر أيار سنة 1990، بصفتها مؤسسة غير حكومية (NGO). وهنا تجدر الإشارة إلى أن تأسيس هذه النقابة جاء متلائماً مع الإطار العام للقانون التركي، فبسبب التعددية القومية والدينية، وكذلك الدستور العلماني والقرب من الاتحاد الأوروبي تحتم على هذا القانون مراعاة بعض المعايير، والسماح بتأسيس مؤسسات غير حكومية، حتّى إذا كانت ذات توجهات محافظة ودينية. فضلاً عن أن التيارات العلمانية أيضاً قد نظّمت نفسها منذ بدايات نشوئها في إطار مؤسسات غير حكومية، وقد شمل ذلك المجال الاقتصادي أيضاً. وفضلاً عن ذلك فإن السوق ورأس المال في تركيا -خلال تأسيس الجمهورية التي أعقبت اختيار الدولة العثمانية- كانا يداران ضمن بُنية مركزية وهامشية. وقد مثل الجزء المركزي أصحاب رؤوس الأموال والمرفهون في إسطنبول، أما الجزء الهامشي فقد مثله الفقراء والطبقة المتوسطة، وأصحاب الصناعات والحِرَف الصغيرة والمتوسطة في القسم الآسيوي من تركيا.

تُعرّف هذه المناطق بـ«الأناطول»، وعلى الرغم من أنّ الأغلبية السكانية في تركيا تقطن في

هذه الرقعة الجغرافية، ولكنها كانت خاضعة لهيمنة الطبقة الأرستقراطية المقيمة في إسطنبول. وإن عدداً كبيراً من هؤلاء كانوا من الأتراك الذين عاشوا في بلدان غربية تابعة للدولة العثمانية، ولكن مع انهيار هذه الدولة وتأسيس الجمهورية الجديدة هاجروا مع عوائلهم إلى تركيا، واستوطنوا في المدن القريبة من أوروبا، أي في «إسطنبول» و«إزمير» و«أدرنة». وعُرف هذا القسم من الأتراك بـ«الأتراك البيض»، وقد كان واقعهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي مختلفاً تماماً عما كان يعيشه سكان تركيا القدماء، أي الأتراك والأكراد الذين يعيشون في الأناطول. وقد كان طبقة التجار في الأناطول غالباً من المتدينين والمحافظين، وكانت ثمّة خصومة قديمة بينهم وبين طبقة التجار في إسطنبول. وبطبيعة الحال كانت الحكومات العلمانية المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية وحتى العقود الأخيرة تدعم هذه الطبقة العلمانية، وتخصّص لهم امتيازات خاصة<sup>(11)</sup>.

كانت طبقة التجار العلمانيين، من المقيمين في إسطنبول منتظمين في إطار نقابات أو مؤسسات، قد تكون أهمّها نقابة التجار وأصحاب الحرف الأتراك<sup>(12)</sup> التي تأسست في عام 1971. ففي ذلك الحين كانت أكبر المصانع والشركات والمصارف التركية بيد أعضاء هذه النقابة الذين كانت لهم علاقات وطيدة وجيدة مع الأحزاب التركية والسياسيين العلمانيين<sup>(13)</sup>؛ وبناءً على ذلك يمكن أن نقول إن تأسيس نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة ذات التوجهات الإسلامية جاء كردّ فعلٍ وكتنافسٍ مع نقابة أصحاب الحرف والتجار الأتراك.

إن الهيئة التأسيسية في نقابة التجار ذات التوجه العلماني تتكوّن من مجموعة من العوائل الثرية والعلمانية والمنتفذة في تركيا، وأن لهذه العوائل علاقات وطيدة وقديمة مع السياسيين العلمانيين. من هذه العوائل يمكن الإشارة إلى عائلة كُتش<sup>(14)</sup>، وعائلة سابانجي<sup>(15)</sup>، فلكلّ منهما مصانع وشركات ومصارف كبيرة. وعلى الرغم من تراجع نفوذ هذه العوائل وتأثيرها، وكذلك تراجع دور نقابة التجار وأصحاب الحرف الأتراك، خلال هيمنة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عشرين عاماً، إلا هذه الطبقة ما تزال تمارس دوراً أساسياً في الاقتصاد التركي، إذ نجد نقابة أصحاب الحرف والتجار الأتراك تستولي على أكثر من نصف القطاع الصناعي التركي، وكذلك على نصف من الأشغال في هذا البلد، وما سوى مجال الطاقة، فإن أكثر من نصف حجم الصادرات التركية هي بيد أعضاء هذه النقابة<sup>(16)</sup>. مع ذلك تحوّل نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة تنافساً محموداً مع تلك النقابة ذات التوجه العلماني، وتسعى إلى إضافة حصّتها من الاقتصاد التركي، وإن التنافس في هذه المرّة يكون بدعم حكومة ذات توجه إسلامي.

أشار لوراسداغي في دراسته لتأريخ نشوء نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة، إلى «ثلاث حقب مختلفة»، إذ حصر الحقبة الأولى بين سنتي 1990 و 1997، ففي حينها كانت النقابة تسعى في تقديم نفسها مؤسسة جديدة في القطاع الاقتصادي التركي؛ وأن غالب أعضاء الهيئة التأسيسية كانوا يديرون مشاريع اقتصادية لا تتجاوز 50 عاملاً<sup>(17)</sup>، وكانت لأغلبهم أصول ريفية<sup>(18)</sup>. وفي نهاية هذه الحقبة كانت للنقابة 2900 عضواً، يتوزعون على شركات ومصانع صغيرة ومتوسطة. تأتي أهمية هذه المدة من كونها مدة ترسيخ قواعد هذه النقابة، وفي حينها استطاع النشطاء الاقتصاديون من ذوي التوجهات الإسلامية أن يحصلوا لأول مرة على ثقة عالية بالنفس. ومن جانب آخر استغلّت النقابة في هذه المدة وجود بعض العناصر الإسلامية في النظام السياسي والإداري التركي، فحين كان رجب طيب أردوغان رئيساً لبلدية إسطنبول إبان السنوات من 1994 إلى 1998، وممثلاً لحزب الرفاه، جرى توقيع بعض العقود والمشاريع الاقتصادية بين أعضاء النقابة وبلدية إسطنبول، وهذا ما ساعد في نموّ وتطور هذه النقابة<sup>(19)</sup>.

أما الحقبة الثانية من نشاط هذه النقابة تكون بين عامي 1997 و 2002. تبدأ هذه الفترة من 28 شباط 1997، وقتئذٍ أصدرت القيادة العليا للقوات المسلحة التركية بياناً ضد الحكومة الائتلافية، وعلى إثرها قدّم نجم الدين أربكان استقالته عن منصب رئاسة الوزراء وسقطت حكومته. وقد عُرفت هذه الأحداث بثورة ما بعد الحداثة في 28 شباط. واجهت نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة خلال هذه الحقبة ضغوطات كثيرة، وانحسر نشاطها، وكادت أن تُحال للمسائلة القانونية والقضائية. وهذا ما يعني أن سقوط حكومة أربكان تركت أثراً سلبياً على نشاط هذه النقابة.

تراجعت النقابة إبان هذه المدة بنحوٍ رسمي ومعلن عن مطالبها الدينية والإسلامية، واتخذت جانب الحيطة والحذر كي لا تصطدم بالحكومة التي أعقبت الانقلاب العسكري؛ وهنا يجب التنويه إلى أن هذه الانقلاب العسكري (ما بعد الحداثوي) جعل النقابة أن تتعرّف أكثر من قبل على الواقع السياسي التركي، وأن تعيد النظر في أيديولوجيتها وبرامجها الاقتصادية؛ وبالتالي يكون هذا الانقلاب العسكري دافعاً إلى بروز الاصلاحيين داخل الحراك الإسلامي التركي، ليصبح الاعتناء بالواقع الخارجي -ولاسيما على الصعيد السياسي- أمراً مهماً لدى الإسلاميين<sup>(20)</sup>. لقد شقّ هذا النهج الإصلاحي طريقه في الساحة السياسية التركية، وانتهى إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل الاصلاحيين الذين كانوا ينتمون لحزب الفضيلة التركي.

أمّا الحقبة الثالثة التي شهدتها نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة فتبدأ من العام 2002 -أي العام الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية للسلطة- وهي مستمرة إلى الآن. إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أتاح لهذه النقابة فرصة استئناف نشاطها وتنافسها مع الأطراف الأخرى<sup>(21)</sup>، وأن تستغلّ فرصة حضور الإسلاميين في السلطة<sup>(22)</sup>. ويجب ألا ننسى بأن بعض أعضاء هذه النقابة الذين أدوا دوراً في عملية تأسيس حزب العدالة والتنمية في سنة 2001، أصبحوا فيما بعد من أعضاء المجلس التأسيسي لهذا الحزب. وفي الوقت الراهن هناك بعض الأعضاء في حزب العدالة والتنمية ينتمون في الوقت نفسه لنقابة التجّار وأصحاب الحِرَف، أو أن لهم علاقات شخصية وقريبة مع أعضاء النقابة<sup>(23)</sup>؛ وملخص القول هو: إن نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة تتمتع بقوة ونفوذ كبيرين خلال الأعوام الستة عشر الأخيرة<sup>(24)</sup>.

### الهيكلة التنظيمي والمهام

لنقابة «التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة» هيكل تنظيمي واسع ومعقد، وقد جرى رسم هذه الهيكلية وتوسيعها بحسب الأهداف والغايات المعتمدة لدى النقابة.

إن هيكلية هذه النقابة بطبيعتها تتيح لها إمكانية تطبيق الأهداف بنحوٍ قياسي وواسع، وأن أهم جزء في هذه الهيكلية هي اللجان ومجالس الشورى التي تكوّن العمود الفقري لنشاطات هذه النقابة، وهي بمنزلة خلية التفكير لنشاطاتها وأعمالها الاقتصادية.

تتكوّن لجان النقابة من:

- لجنة التعليم والثقافة.
- لجنة العلاقات بين الأعضاء.
- لجنة العلاقات الدولية.
- لجنة المعرض والمؤتمر.
- لجنة التنمية الوطنية وقبول الأعضاء.
- لجنة الأبحاث والمنشورات.

- لجنة الشؤون المؤسساتية.
- لجنة التواصل.
- لجنة الميزانية والشؤون المالية.
- لجنة شؤون الشباب.
- لجنة التنمية الداخلية للنقابة في خارج البلد.
- لجنة العلوم والتقنيات.

وأما القسم الآخر من هيكلية النقابة فيتكوّن من مجالس شورى الأقسام التي جرى تعريف مهامها كالآتي: (تقديم العون والمساعدة للأعضاء لتعزيز تجارتهم وتوسيعها، وتقديم المعلومات لهم ليتمكّنوا من مواكبة المتغيرات الاقتصادية والقانونية، وكذلك حثّهم على ممارسة النشاط الاقتصادي والتجاري خارج الحدود التركية، وأن يرموا اتفاقيات تعاون في مجال الاستثمار والتصدير والاستيراد وتبادل الطاقة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتجارية بين الدول، وكذلك حثّهم للتعاون المشترك فيما بينهم من أجل التنمية المشتركة، وتشخيص المشاكل المتعلقة بسائر الأقسام والوحدات، وتقديم الحلول لها من خلال المؤسسات والنقابات ذات العلاقة، وكذلك الجامعات والدوائر الحكومية)<sup>(25)</sup>.

إن لكلّ من مجالس الشورى في هذه النقابة مهمّة خاصّة لمراقبة نشاط اقتصادي معيّن، وهي كالآتي:

- مجلس قطاع صناعة السيارات.
- مجلس مشاريع الإعمار والإسكان والبيئة.
- مجلس البرامج الاستشارية والتعليمية.
- مجلس رعاية المحاصيل الزراعية في الغابات.
- مجلس رعاية مصانع الأثاث المنزلي.

- مجلس مشاريع الطاقة.
- مجلس مشاريع إنتاج المواد الغذائية.
- مجلس المشاريع الزراعية والثروة الحيوانية.
- مجلس قطاع النقل.
- مجلس مشاريع إنتاج المكائن.
- مجلس مشاريع إنتاج المعادن والفلزات.
- مجلس رعاية المطابع.
- مجلس أجهزة الإعلام والمشاريع الإعلامية.
- مجلس رعاية أصحاب المحال التجارية الصغيرة (تجارة التجزئة).
- مجلس المشاريع الخدمية.
- مجلس قطاع الصحة.
- مجلس مشاريع تكنولوجيا المعلومات.
- مجلس قطاع النسيج والجلود.

إن رئيس هذه المجالس هو نائب المدير العام للنقابة، ويكون في مرتبة أعلى من مدير اللجان، وله أربعة من المساعدين.

أما المنصب الأعلى في النقابة فهو منصب المدير العام، الذي يكون المدير التنفيذي للنقابة، ويكون مسؤولاً عن هيئة المديرين. يتم اختيار المدير العام من بين مجموعة مكونة من المدير العام نفسه ونوابه، وأربعة من ممثلي النقابة في خارج تركيا، و16 مديراً من سائر الأقسام. إن مجموع هذه المناصب والمهام تكوّن «الدائرة التنفيذية في هذه النقابة»، التي تكون على تواصل مباشر مع اللجان ومجالس الشورى وسائر المديرين، وتعنى بتنفيذ القرارات والبرامج المعتمدة لدى قيادة النقابة وإدارتها.

إن أول من تولى منصب المدير العام لنقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة هو «أرول محمد يارار»<sup>(26)</sup>، وظلّ في منصبه طيلة تسع سنوات، منذ بداية التأسيس في سنة 1990 إلى سنة 1999. لقد تلقى محمد يارار تعليمه الجامعي في تركيا والولايات المتحدة، وهو متخصص في مجال هندسة الغذاء والكيمياء والمكانات الصناعية والتجارية العالمية. وقد تولى إدارة النقابة من بعده «علي بايراموغلو»<sup>(27)</sup>، وترأس النقابة من عام 1999 حتى عام 2004، وكان معاوناً للمدير السابق طيلة مدة رئاسته. ويمتلك المدير العام الثاني للنقابة عدة مصانع لإنتاج المواد الغذائية والنسيج والمعادن، وله مشاريع في مجال التعليم، وهو الآن عضو في الهيئة العليا لمستشاري النقابة.

وقد تولى «عمر بولات»<sup>(28)</sup> رئاسة النقابة لمدة أربع سنوات ليكون المدير الثالث لها. درس بولات في تركيا وبريطانيا وهولندا، وبعد أن تولى مناصب قيادية عدّة في النقابة على مدى 11 سنة، تولى رئاستها في العام 2004. وبعد انتهاء دورته انضمّ إلى حزب العدالة والتنمية، وأصبح عضواً في الهيئة المركزية لاتخاذ القرارات الحزبية وتنفيذها. ويتولى في الوقت الحاضر إدارة شركة «آلبايرك»<sup>(29)</sup> وهي شركة قابضة (Holding Company) في مجال الإعمار والإسكان والنقل والطاقة والسياحة والإعلام وبعض الصناعات مثل النسيج والورق والمكائن.

وبعد عمر بولات تولى رئاسة النقابة (عمر جاهد واران)<sup>(30)</sup> لمدة أربع سنوات، بدءاً من 2008 إلى 2012. وقد درس واران الهندسة في الولايات المتحدة، ومارس النشاط الاقتصادي لبضعة سنوات في أميركا، ومن ثمّ عاد إلى تركيا واستمرّ بنشاطه الاقتصادي، وتولى عدّة مهام في هذه النقابة، ويعد في الوقت الحاضر من أعضاء الهيئة الاستشارية العليا في النقابة، وفي بعض اللجان، وبعد انتهاء دورته في رئاسة النقابة تولى رئاسة شركة متخصصة في مجال إنتاج أنظمة التدفئة.

والمدير العام الخامس لنقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة هو «نيل أولباك»<sup>(31)</sup>، الذي تولى رئاسة النقابة لمدة خمس سنوات، من سنة 2012 حتى 2017، وكان قبل تولّيه هذا المنصب مديراً في شركات وعدّة مصانع.

أمّا المدير الحالي للنقابة فهو عبد الرحمن كآن<sup>(32)</sup>، فقد تولى إدارة النقابة منذ عام 2017، وله خبرات في مشاريع إنتاج المواد الغذائية، وتولى عدّة مناصب في النقابة نفسها.

إن من أهم النشاطات في هذه النقابة هي إقامة المعارض الاقتصادية في داخل تركيا وخارجها، حتّى اقترن عنوان النقابة مع كثيرٍ من المعارض الاقتصادية الإقليمية التي تُعرض وتُسوّق

فيها إنتاجات ونشاطات اقتصادية شتى، بدءاً من الصناعة العسكرية ووصولاً إلى مشاريع الإعمار والإسكان؛ فعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى المعرض السنوي للصناعات العسكرية والدفاعية الذي أقيمت دورته الأولى في العام 2014، فيما أقيمت دورته الثانية خلال الأيام 6 - 8 تشرين الأول 2015 في العاصمة القطرية الدوحة، ونتج عنه تبادل مالي بين تركيا وقطر قُدِّر بعدة مليارات من الدولارات<sup>(33)</sup>.

وكمثالٍ آخر على المعارض التي ترعاها هذه النقابة يمكن الإشارة إلى دعم النقابة لمعرضٍ لاستقطاب المستثمرين وأصحاب المشاريع التنموية<sup>(34)</sup>؛ وقد كان يهدف المعرض إلى استقطاب المستثمرين الخليجيين للاستثمار في تركيا.

للنقابة علاقات ثنائية ومستمرة بين الشركات والقطاع الصناعي في تركيا، وتنظم هذه العلاقة من خلال أربعة مجاميع، وهي كالاتي:

- المسؤولين الحكوميين في أنقرة.
- (غرف التجارة، والمؤسسات غير الحكومية والجامعات).
- الشركات الكبيرة.
- المؤسسات الحكومية في إسطنبول.

تتولّى مجموعة المسؤولين الحكوميين في أنقرة مهمّة تنظيم العلاقات الدبلوماسية، وتمثيل النقابة في المؤتمرات والاجتماعات الرسمية، وقبول الضيوف، وسائر البرامج الخاصة بالنقابة في العاصمة التركية. ومن المهام الأخرى التي تعنى بها هذه المجموعة هي التفاوض والتحاوّر مع الأحزاب والأطراف السياسية الأخرى المستقرة في العاصمة، وبعبارةٍ أخرى تعنى بنقل توجهات ومطالب النقابة إلى الأطراف السياسية الأخرى لتحقيق أهداف النقابة.

أمّا المجموعة الثانية -أي مجموعة غرف التجارة والمؤسسات غير الحكومية والجامعات- فقد تأخذ على عاتقها مهمة التواصل مع هذه الأطراف والمؤسسات، وكذلك تنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة مع هذه الأطراف، ومتابعة تنفيذ المشاريع الجديدة.

والمجموعة الثالثة -أي مجموعة الشركات الكبيرة- فتهتم بمسألة التواصل مع الشركات الكبيرة،

ومتابعة الاتفاقيات المبرمة، وتنفيذ المشاريع الجديدة.

أما المجموعة الرابعة -مجموعة المؤسسات الحكومية في إسطنبول- فتأخذ على عاتقها مهمة إيجاد العلاقات الدبلوماسية، وتمثيل النقابة في الاجتماعات الرسمية وقبول الضيوف وتمثيل النقابة في المؤسسات الاقتصادية المستقرة في إسطنبول.

إن الاهتمام بالجانب الدولي، والسعي لإيجاد العلاقات التجارية مع الدول البعيدة والقريبة هي من أهم الأهداف والبرامج التي تتوخاها هذه النقابة. إذ إن حضور نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة في داخل تركيا وخارجها يكون في ثلاثة مستويات: مقرات فرعية، مكاتب فرعية، ونقابات في خارج تركيا. وبحسب الإحصائيات المتوفرة في عام 2015 فإن لهذه النقابة 85 مكتباً فرعياً في أرجاء تركيا، و159 ممثلة في 63 دولة في العالم. ومن أهم الممثلات الخارجية لهذه النقابة هي مكتب بروكسل، حيث مقرّ الاتحاد الأوروبي، ويُذكر أن عدد الأعضاء المنضمين لهذه النقابة قد تجاوز أحد عشر ألف عضواً.

من أهم النشاطات التي تعنى بها هذه النقابة هي كالاتي:

- تنظيم رحلات سياحية إلى الدول الأجنبية لتعزيز العلاقات الاقتصادية.
- تقديم تقارير اقتصادية عن الدول المختلفة.
- إقامة معارض اقتصادية في داخل البلد وخارجه.
- إقامة المؤتمر الدولي للعمل<sup>(35)</sup>.
- نشاطات اللجان الداخلية.
- نشاطات اللجان المهنية.
- النشاطات التعليمية.
- دعم البرامج التعليمية لتعزيز معلومات الأعضاء، من قبيل إنجاز الدراسات والبحوث وإصدار الكتيبات، وكذلك توفير بنك المعلومات في المجالات الاقتصادية.

اعتمدت النقابة في السنوات الأخيرة برنامجاً إلكترونياً حديثاً في الشبكة المعلوماتية للتعريف

بإنتاجات أعضاء النقابة وتسويقها، إذ يتمكّن الأعضاء وكذلك الأشخاص الاعتياديون في أرجاء العالم (من غير الأعضاء) من الاطلاع على آخر الإنتاجات والبرامج والخطط التجارية من خلال هذا الموقع أو البرنامج المتوافر في الإنترنت<sup>(36)</sup>. وقد وقرت النقابة أيضاً بنكاً موسّعاً للمعلومات والبيانات المعقّدة عن أوضاع الأسواق الداخلية والعالمية، وأن طريقة تبويب البيانات وتنظيمها في هذا البنك المعلوماتي تضاهي نظيراتها العالمية. وأن توافر كلّ هذه الامكانيات جعل النقابة مؤهلة لنيل شهادة الأيزو للجودة: 9001:2000.

ومن الأمور الأخرى التي تعني بها النقابة من أجل الارتقاء ببرامجها هي مسألة استقطاب الشباب والنساء؛ وهذا ما دفعها إلى استحداث شعبة شؤون الشباب في عام 2012. فضلاً عن أن للشباب دوراً مهماً في تأسيس النقابة، إذ تعرّف النقابة جماعتها التأسيسية بأبناها مجموعة من (الشباب المتدين الصادق المؤهل والدؤوب والمثابر).

ينتمي لشعبة الشباب في الوقت الحاضر 4250 شخصاً، وإن كلّ هؤلاء الأعضاء هم من التجّار الشباب وأصحاب الحرف والمهّن. ولهذه الشعبة أيضاً 52 ممثلاً في أرجاء تركيا، وفي 13 دولة أجنبية، وقد وردت العبارات الآتية في تعريف هذه الشعبة:

[يأتي نشاط هذه الشعبة] في ضوء القيم الوطنية والمعنوية، وبالنظر للتطورات العالمية، ومن أجل الارتقاء بقدرات الشباب التركي).

وقد جاء في مهام شعبة الشباب:

مع امتلاك مستوى عالٍ من الأخلاق والتكنولوجيا، [تكون المهمة هي] نقل التجارب المتراكمة خلال ربع قرن من النشاط في نقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة إلى المديرين الشباب الذين دخلوا هذا المجال جديداً. وهكذا تعني هذه الشعبة بتنمية ثقافة المشورة والمساهمة الاجتماعية والارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد إبان شبابهم، وتكوين وعي ذاتي لدى الشباب ليكون متلائماً ومتناغماً مع القيم والتقاليد.

لشعبة الشباب في هذه النقابة هيكلية خاصّة أيضاً، ففيها مدير تنفيذي ومجلس للإدارة، وهيكلية إدارية وأقسام متعددة في داخل تركيا وخارجها؛ وبعبارةٍ أخرى يمكن أن نعدّ شعبة الشباب نسخة مصغّرة من نقابة التجّار وأصحاب المهن المستقلة.

يعمل الشباب المنتمون لهذه الشعبة تحت إشراف النقابة وبدعمٍ منها، ويتدربون عملياً على إدارة مؤسسة كبيرة مثل النقابة، ويتهيأون لتوليّ مهام ومناصب أكبر في السنوات المقبلة، أو ليتمكنوا من تطوير أعمالهم ونشاطاتهم الاقتصادية. ويجب ألا ننسى أنّ التعاون والعمل المشترك بين هؤلاء الشباب في هذه الشعبة سيخلق شبكة واسعة من العلاقات الشخصية والاجتماعية فيما بينهم. وأن هذا التعاون وهذه العلاقات الناتجة عن العمل المشترك تخلق جوّاً ملائماً للعمل الاقتصادي يسوده الثقة المتبادلة بين الأفراد، ولا شك في أن مثل هذه الثقة هي من أولى احتياجات أيّ نشاط اقتصادي؛ وعليه يمكن أن نتوقّع بأن الأفراد الذين تكون بينهم علاقات صداقة وتعاون مشترك في شعبة الشباب التابعة لنقابة التجار وأصحاب المهن المستقلة يستطيعون أن يرتقوا بنشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي مثل هذه الأجواء والبيئة نجد أن النقابة تستطيع أن تعيد تنظيم نفسها باستمرار، وهو ما يعطيها القوة لمواجهة الأزمات، فعلى مرور السنوات لا تواجه خللاً في الموارد البشرية المتخصصة، وليس هذا فحسب، بل تستطيع أن تعدّ العدة للسير نحو التنمية المستدامة والاستمرار بالنشاط.

ينتمي إلى شعبة الشباب في هذه النقابة شباب من كلا الجنسين، ولكن نجد تفوقاً ملحوظاً للأولاد على البنات؛ وهذا ما نجده في ممثلي الشعبة في تركيا، فكلّ مديري الفروع التابعة لشعبة الشباب في أرجاء تركيا هم من الشباب الذكور. وهذه ميزة ذاتية في النقابة نفسها، فكلّ المهام الرئيسية في النقابة هي على عاتق الرجال، وهكذا في شعبة الشباب أيضاً نجد المدير التنفيذي للشعبة ومعاونيه أيضاً هم من الشباب الذكور؛ وأن هناك فتاتين فقط قد تولتا منصبين لمعاونية المدير التنفيذي، وأن كلتا هاتين الفتاتين محجبتان. وهناك فتاة واحدة فقط غير محجّبة تعمل مستشارة للمدير التنفيذي. وإن كلّ المديرين السبعة الماضون لهذه الشعبة كانوا من الرجال الشباب.

ويعكس هذا التقسيم للمهام بنحو واضح النزعة المحافظة التي تسود هذه المؤسسة، فضلاً عن أن لشعبة الشباب نشاطات دينية أيضاً، إذ تجاوزوا طريقة الجيل الأول في النشاط الديني وصاروا يقيمون بعض المراسيم الدينية رسمياً. وتتمثل إحدى هذه البرامج بمشروع (سأقضي هذا الصيف في المسجد)، الذي جرى تنفيذه سنة 2009، وشرعوا به في مسجد فاتح بإسطنبول، وانتشر تدريجياً في أرجاء تركيا. ويعنى هذا المشروع الذي نظّمته شعبة الشباب في النقابة باستقطاب الأطفال وطلبة المدارس ليقضوا العطلة الصيفية في المساجد. وقد جرى تقسيم المشاركين في المشروع بحسب فئاتهم العمرية وجنسهم، وأخذ الشباب والطلبة الكبار يلقون محاضرات دينية للطلبة الأصغر سنّاً

وللأطفال. وقد انتشر هذه المشروع الديني والثقافي بنحوٍ سريع في كلِّ تركيا، فبعد أن بدأ في سنة 2009 بإسطنبول في مسجدٍ واحد وبمشاركة 30 طفلاً تراوحت أعمارهم من 5 إلى 15 سنة، بلغ انتشاره في العام 2017 يشمل 32 منطقة في تركيا، وشارك فيه ألفين طفل وطالب مدرسي، ومن المتوقع زيادة أعداد المشاركين في هذا المشروع خلال السنوات المقبلة.

يجري توزيع الطعام في هذه الدورات التعليمية بصورةٍ مجّانية، ويمنح المتفوقون مجموعة من الجوائز. أما المواد الدراسية التي شملتها دورة (سأمضي هذا الصيف في المسجد) هي القرآن الكريم والسيرة النبوية والأخلاق، وقد حُصّصت مجموعة من النشاطات الاجتماعية أيضاً.

إن مثل هذا النشاط الذي تنظمه شعبة الشباب في هذه النقابة يدلّ على أن النقابة تعمل على استقطاب وتأهيل الأفراد منذ الطفولة، وليكون هؤلاء الأطفال الذين هم شباب المستقبل مواكبين مع أهداف النقابة، وليكونوا مؤهلين للانضمام إلى الحراك الإسلامي في تركيا.

لشعبة الشباب في هذه النقابة برامج عدة تعليمية أخرى تعنى بتنمية قدرات التجار والحرفيين، وتقدّم هذه البرامج التعليمية في إطار (أكاديمية التجارة للشباب). ومن النشاطات التعليمية الأخرى يمكن الإشارة إلى إقامة 5 دورات من الندوات التخصصية للتجار الشباب، وكذلك انتشار مجلّة علمية، وإقامة برامج دينية كمائدة الافطار في شهر رمضان.

وثمة شروط للراغبين بالانضمام إلى شعبة الشباب في هذه النقابة، منها شروط عامة وأخلاقية، ومنها الحصول على ترقية من أحد الأعضاء في نقابة التجار وأصحاب المهن المستقلة.

وفي ختام هذا المبحث تجب الإشارة إلى أن هذه النقابة تعمل على تحقيق بعض الأهداف المستمدّة والمستلهمة من الثقافة الإسلامية، منها إحياء سنّة (القروض الحسنة) بين التجار وأصحاب المهن، وهي سنّة أگدها الإسلام. ومن طريق هذا الهدف ترسم النقابة آلية لحثّ الأعضاء على تقديم القروض المالية للأعضاء المحتاجين للدعم المالي، وأن يكون هذا القرض من دون فوائد.

### الأيدولوجيا

على الرغم من أن التعريف العام الذي تقدّمه (نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة) عن نفسها يبدو بلغةٍ دبلوماسية ومحيدة، ولكن ثمة إشارات واضحة فيه، تتضمن قيماً ونزعات محافظة راسخة بين المجتمع التركي، وهي مستمدة من العقائد الإسلامية التي يؤمن بها هذا المجتمع. وبعبارةٍ

أخرى إن مؤسسي هذه النقابة الذين هم جمعٌ من النشطاء الاقتصاديين المتدينين والإسلاميين يعرفون أنفسهم بأنهم اقتصاديون من ذوي الهموم والهواجس، ويسعون إلى بناء تركيا، وأن تكون دولة تراعى فيها حقوق الإنسان والقانون والعدالة والمساواة والسلام والأمن والرفاه وسعادة الناس، وأن تظهر تركيا وهي تحافظ على القيم الجماعية والكونية التي أقرها الناس تاريخياً، وأن تكون مؤثرة على الصعيد الاقليمي ومحط احترام في الأوساط الدولية<sup>(37)</sup>. وليس بخفي بأن المقصود من عبارة (القيم الجماعية والكونية التي أقرها الناس تاريخياً) هو الإسلام، وقد جرى الحديث عنه بعبارةٍ أخرى.

تؤكد نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة بأنها جمعيةٌ أو مؤسسة (تنموية وحوارية وتعاونية وائتلافية)، وتهدف إلى تقديم (المساعدة من أجل تقدّم التجار والمصانع والمجتمع وتركيا ككل، وأن يتطوّروا على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والعلمي والتقني)<sup>(38)</sup>. ومن هذه العبارات الواردة في التعريف الذي تقدّمها النقابة عن نفسها يمكننا أن نعرف رؤية المؤسسين والمعايير التي اعتمدها عند التأسيس، وهي معايير مشابهة في أغلبها مع طبيعة نشاط الإسلاميين الأتراك الذين لديهم نشاطات أخرى غير اقتصادية.

لهذه الرؤية عدّة جوانب، فمن جانبٍ نجدها رؤية جامعة تشمل مختلف المجالات الاجتماعية، ومن جانبٍ آخر لها مستويات متعددة؛ وبعبارةٍ أخرى يمكن القول إن هذه النقابة على الرغم من أنّها تأسست في بادئ الأمر على لتكون مؤسسة اقتصادية، ولكن بحسب الإشارات الواردة في رؤيتها نجد لها أهدافاً اجتماعية وثقافية أيضاً. بمعنى أن نشاط هذه النقابة لا يقتصر على تحقيق التنمية الاقتصادية، بل تجعل التنمية الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف أبعده وأكبر، منها الحفاظ على السلطة السياسية، وترويج الأساليب والمناهج الاجتماعية والاقتصادية المطلوبة لتبديل المجتمع التركي إلى بيئة اجتماعية تضمن بقاء الإسلاميين في المجالات كافة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية.

يرصد (لوراسداغي) ثلاث خصائص لهذه النقابة: تتمثل الخاصية الأولى بسعة النشاطات التي تستهدف الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة في المناطق المركزية والجنوبية والشرقية بتركيا، بمعنى أن بين أعضاء النقابة إبان التأسيس لا يمكن أن نجد المصانع الكبيرة الكائنة في أطراف مدينة إسطنبول، التي كانت تعود لكبار الاقتصاديين والتجار العلمانيين آنذاك. أمّا الخاصية الثانية فهي الأولويات والرؤية الكونية التي تمتاز بها هذه النقابة بإزاء القضايا الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضمن تأكيداً على القيم المعنوية والإسلامية، وتُتخذ طريقاً ومنهجاً للعمل الاقتصادي. وأمّا

الخاصية الثالثة فهي أنّ هذه النقابة غير حكومية، ولم تتمتع بالريع الحكومي خلال الفترات الأولى من تأسيسها، وهو أمر قد جعلها تمتاز عن سائر الأطراف والمجاميع الاقتصادية العلمانية في تركيا<sup>(39)</sup>؛ وفي ظلّ نظام مؤدلج يمكن فهم مثل هذه الخصائص.

في القسم التالي للبحث أحاول تسليط الضوء على بعض المحاور من النظام الأيديولوجي المهيمن على هذه النقابة، لاسيما فيما يتعلّق بموقفها من قضايا مهمة كالدولة والديمقراطية والسوق الحرّة والاتحاد الأوروبي والعملة والعالم الغربي والإسلام.

إن من أهم المحاور الأيديولوجية التي تؤمن بها هذه النقابة هي نفاؤها حيال مسألة العملة، وكذلك الدور الذي يؤديه أعضاء النقابة للمشاركة في العملة وتحقيق الديمقراطية والحرية الدينية، ولاسيما فيما يخصّ بُنية النظام السياسي التركي العام الذي هو نظام علماني<sup>(40)</sup>. تبرز أهمية هذا المحور حين نعرف أن هذه النقابة بصفقتها حركة بارزة في العالم الإسلامي لها رؤية إيجابية ومختلفة للعملة، بالمقارنة مع الآراء الإسلامية الأخرى في هذا المجال. فبحسب المنظومة الفكرية لهذه النقابة إن العملة تتيح الفرصة للتجار ولأصحاب الحرف والمهن الأتراك أن يدخلوا الأسواق العالمية؛ وبهذا الدخول للحيز العالمي يمكنهم نشر هويتهم وأسلوب حياتهم. وقد صرّح المدير التنفيذي السابق للنقابة (يارار) أن التجار في الوقت الراهن وفي أرجاء العالم يلعبون الدور الذي كان يؤديه الجنود في العالم القديم، ولاسيما أن أهم سلاح متوافر لدى الدول المتقدمة يتمثّل بالموارد البشرية المتعلّمة. وقد أشار يارار أيضاً إلى أن الشخص المسلم يجب أن يكون في مقدّمة داعمي العملة، لأنّ العملة هي أفضل فرصة لنشر الفكر الإسلامي في أرجاء العالم<sup>(41)</sup>؛ وبناءً على ذلك يمكن تبرير عملة الاقتصاد مع التأكيد على القيم الثقافية والاجتماعية، مع اعتماد الأصول والقيم الإسلامية<sup>(42)</sup>.

ومن جانبٍ آخر نجد أن مساحة نشاطات هذه النقابة أمر لافت، فبحسب رؤية النقابة إن الوصول للمستوى المطلوب من القوّة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في داخل تركيا يجب أن يكون مترامناً مع تحقيق هذه المستوى في الدول المجاورة، وهكذا في الأوساط الدولية. وبعبارةٍ أخرى تعتقد هذه النقابة بأن تحقيق هذه الأهداف مرهون بتحقيقها بنحوٍ مترامن في داخل تركيا وخارجها، ومن جانبٍ آخر يكون السعي نحو التحقيق المترامن لهذه الأهداف والقيم في خارج البلد عبارة عن فرصة يجب استغلالها.

والمسألة الأخرى التي تتعلّق بأيديولوجية النقابة هي دعمها لحكومة الكفاءات التي تكون

محدودة<sup>(43)</sup>، ويرى بعضهم بأن دعم النقابة لفكرة الحكومة الصغيرة هي بسبب إدراك النقابة مسألة عدم تمكّنها في فرض الهيمنة الكاملة على الدولة التركية<sup>(44)</sup>. فضلاً عن دعم الحكومة الصغيرة فإن هذه النقابة تتبنّى فكرة السوق الحرّة الذي يسمح للقطاع الخاص بممارسة النشاط التجاري، ولكنها (أي النقابة) انماز بين النظام الرأسمالي الغربي والسوق الحرّة الاقتصادية، وت نقد الفكرة الأولى وتدعم الثانية<sup>(45)</sup>.

أمّا فيما يخصّ موضوعة الديمقراطية فإنّ للنقابة موقفاً متعدد الجوانب إزاء الديمقراطية، ولكنها بنحو عام تُعدّ مناصرة جادّة لمبدأ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا طوال العقود الماضية. ولكن لا يمكن أن نجد تطابقاً بين قراءة النقابة للديمقراطية مع القراءة الأوروبية، فضلاً عن أن تعاملها مع القضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا لم يكن ثابتاً، وهناك تباين في المواقف بين المدة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة والمدة الراهنة.

اتخذت النقابة في العام 1997 موقفاً رافضاً لبعض إجراءات الحكومة التي أعقبت الانقلاب العسكري، وكانت ترى بأن الحكومة تعمل على تهميش الدين والعقائد الدينية من أجل اللحاق بالغرب، وقد أكّدت عدّة مرّات في بياناتها على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولاسيّما حين كانت السلطة السياسية قبل صعود حزب العدالة والتنمية تسعى إلى تحجيم الأحزاب الإسلامية والقيم والتقاليد الدينية وتهميشها<sup>(46)</sup>. وكمثال على ذلك يمكن أن نشير إلى قانون فرض القيود على ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات قبل وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة.

يرى بعض النقاد أن آلية الإسلاميين في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان تشمل بعض القضايا فقط وتكون بطريقة استغلالية. فمثلاً لم تتطرّق النقابة في بياناتها إلى قضية إبادة الأرمن، أو لنقض حقوق الأكراد إبّان حكم (حزب العدالة والتنمية)، وبعبارة أخرى: منذ وصول هذا الحزب إلى السلطة ومع توجيه الكثير من الانتقادات من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ولكن هذه النقابة لم تتخذ موقفاً واضحاً وحاسماً بإزاء هذه الانتقادات؛ ومن هنا عدّ بعض المراقبين والمحللين بأنّ دعم النقابة لقضية حقوق الإنسان والديمقراطية تكون من منطلقات نفعية فقط<sup>(47)</sup>.

وفضلاً عمّا ذكر نجد أنّ هذه النقابة في بادئ تأسيسها كان لها موقفٌ غير مؤيّد إزاء مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وكانت تميل لمراعاة المصالح الداخلية والأهلية (Nativism)،

ولكن بعد مدة أنضمت النقابة لفريق المؤيدين؛ ولتحليل هذا الانتقال من الرفض إلى التأييد يمكن القول إن النقابة في بادئ تأسيسها ما كانت تتوقع أن يأتي يوم يصبح فيه الاتحاد الأوروبي ضمن الأسواق المستهدفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية؛ فلذلك كان موقفها إزاء هذا الموضوع مثل موضع المتدينين التقليديين، ولكن الأوضاع سارت بنحو جعلت أعضاء النقابة يستنتجون بأن الاقتراب من الاتحاد الأوروبي سيساعد تركيا كثيراً لتكون لاعبةً دولية بارزة<sup>(48)</sup>؛ وبهذا بعد المشاركة في معارض أوروبا الصناعية أخذت النقابة تركز على مسألة التعلّم من مثل هذه المعارض، وأصبح موضوع الانضمام للاتحاد الأوروبي من ضمن المطالب الرئيسية؛ وهذا ما يعبر عنه الباحث (يانكايا) بـ(ميل نقابة التجار وأصحاب المهنة المستقلة نحو أوروبا من الناحية الاقتصادية)<sup>(49)</sup>.

ترك تعزيز العلاقات بين النقابة والشركات التابعة للاتحاد الأوروبي أثراً كبيراً على أعضاء النقابة من حيث الإنتاج والتنظيم والتكنولوجيا<sup>(50)</sup>.

أما المسألة الأخرى الخاصة بأيدولوجية العمل لدى هذه النقابة هي مسألة (النزعة الإسلامية) الراسخة في هذه الأيدولوجيا. وعند الحديث عن هذه النقابة في الأوساط العلمية والأكاديمية تتداول كثيراً مسألة (استقلالية) النقابة ونزعتها الإسلامية. وإن الرأي الغالب يفيد بأن تعبير (المستقل) في عنوان هذه النقابة يُعني (المسلم) و(الإسلامي)، ولاسيما أن أعضاء النقابة يتبنون من الناحية النظرية (النظام الاقتصادي الإسلامي)، وعلى الرغم من أنهم قد أقروا (على الصعيد العملي) بمبادئ الاقتصاد العالمي، وساروا في طريقه<sup>(51)</sup>.

تصرّ هذه النقابة بتأكيداها على مفهوم (الإنسان الإسلامي)<sup>(52)</sup> إزاء (الإنسان الاقتصادي)<sup>(53)</sup> على ضرورة دخول المسلمين في مجال العمل الاقتصادي، وقد عرّفوا هويتهم (نظرياً) وفق القيم والأهداف الإسلامية<sup>(54)</sup>، وكان غايتهم بناء مجتمع على وفق المعايير الإسلامية. وعلى وفق رؤية النقابة فإن من خصائص الإنسان الإسلامي في المجال الاقتصادي هو (تحقيقه المزيد من الأرباح من دون أن يهدرها)، وإن مثل هذا الإنسان لا يعتمد نظام الفوائد والربا إلا عند الحاجة والضرورة<sup>(55)</sup>، ومن أجل مواكبة حجم التضخم فقط؛ وعليه فإن هذه النقابة تعمل على وفق النموذج الإسلامي الأول الذي يعود لحقبة صدر الإسلام، ومن جانب آخر لا يغفل عن السوق العالمية، ولا يبندها<sup>(56)</sup>؛ لذا لا عجب إذا وجدنا السياسيين العلمانيين الأتراك كانوا يعتمدون هذا الإشكال دوماً في قولهم بأن لهذه النقابة برنامج عمل إسلامي، ويجب أن نعدّه ضمن محاولات أسلمة المجتمع التركي<sup>(57)</sup>. إن تصريحات علي يارار (المدير التنفيذي السابق للنقابة) توضح بنحو

مقتضب الماهية الأيديولوجية لهذه النقابة. يقول علي يارار: ثمة أمور جميلة حصلنا عليها في الماضي بفضل القرآن، ولكن حين ابتعد المسلمون عن القرآن فقدنا هذه الأمور. وإن الجيل الذي بنى حياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من دون أخلاق وأرساها على أساس المنفعة الشخصية والظلم، فهو قد استأصل شجرة حضارته<sup>(58)</sup>. وقال في كلمةٍ أخرى له: إن التاجر المسلم الذي يعدّ نفسه تابعاً لنبيّ كان يُلقَّب بـ(الأمين)، يجب عليه أن يضيف جوانب جديدة للنشاط الاقتصادي، وهي مسألة الأمانة والصدق في هذا المجال<sup>(59)</sup>.

### الاستراتيجية

إن المحور الأهم في استراتيجية (نقابة التجار وأصحاب الحِرَف المستقلة) هو التركيز على الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عدم وضع أيّ حدّ لقبول الأعضاء<sup>(60)</sup>. وأن المسألة الأساسية في عمل النقابة هي إيجاد التواصل بين الأعضاء وتهيئة الظروف المناسبة للتمتع ببعض المزايا النسبية. تعتمد (النقابة) المعتقدات الدينية والتقاليد المحليّة لتسهيل وتحكيم هذه العلاقات؛ وبهذا تكون إحدى نشاطات أو مهام هذه النقابة هي إبراهم عقود الشراء بين الشركات والمصانع التابعة لأعضائها. إن الهدف من هذه العملية هو تسهيل عملية تبادل المنتجات من دون الاعتناء بحجم النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الشركة أو المصنع؛ وبالتالي تكون عملية تسويق المنتجات وبيعها مسألة مضمونة، وفي هذا الموضوع لا يقتصر دور النقابة على إبرام العقد والاتفاق، بل تعمل على تقديم المشورة والدعم، وكذلك تراقب مراحل تنفيذ العقد.

وكما جرت الإشارة آنفاً فإن العلاقات الخارجية هي من أهم النشاطات الاستراتيجية المعتمدة لدى هذه النقابة، إذ إن إيجاد الصلات والعلاقات الاقتصادية مع الشركات الأجنبية، منذ تأسيس النقابة وإلى هذه اللحظة كانت ضمن الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية معاً. إن الجانب الأيديولوجي لمسألة العلاقات الخارجية تعتمد مسألة عالمية الإسلام، وضرورة اعتماد قوّة المسلمين في العالم، وإن الجانب الاستراتيجي يتوحى مسألة إعادة العلاقات التي كانت قائمة منذ قديم الزمان بين تركيا وبعض دول المنطقة والإسلامية. وقد أوضح الباحثون بأنّ العالم الإسلامي من وجهة نظر هذه النقابة يتمثّل برقعة جغرافية تمتد من إندونيسيا ووصولاً إلى المغرب العربي<sup>(61)</sup>.

وكما أشرنا في البداية فإن هذه الاستراتيجية يجب قراءتها في الأطر التاريخية، وأن سعة العلاقات الدولية يجب دراستها في هذا الإطار؛ فحين جرى تأسيس هذه النقابة لم تكن سعة

العلاقات الدولية بين الشركات والمصانع بهذا النحو؛ وبعبارةٍ أخرى فإن ما يمكن عدّه (الرؤية الدولية عند التأسيس) لدى هذه النقابة قد أدّى إلى انسيابية انضمام الأعضاء إلى النقابة، وأن يستثمروا بنحوٍ جيّد الإمكانيات والفرص العالمية والمزايا النسبية المتوافرة في تركيا، لينجحوا في تكوين شبكات عظيمة ودولية من العلاقات الاقتصادية. ولتحقيق ذلك تشجّع النقابةُ أعضائها لتوسيع نشاطهم التجاري إلى خارج الحدود، وأن يتعاونوا مع أطرافٍ أخرى في مجال الاستثمار والتصدير والاستيراد وتبادل التقنيات والمعلومات؛ وعلى هذا الصعيد أيضاً تهتم النقابة بإقامة صلات ثقافية واجتماعية مع تلك الأطراف التي أبرمت معها عقوداً اقتصادية، وقد تبلور ذلك على الصعيد العملي، إذ نرى في تجارب أعضاء النقابة اهتماماً بالمشتركات الثقافية والاجتماعية في خضمّ النشاط الاقتصادي؛ ومن هذه المشتركات الثقافية والاجتماعية يمكن الإشارة إلى العقائد الدينية والتاريخ المشترك والهويات القومية. وبعبارةٍ أخرى يرى التجّار وأصحاب الحِرَف المنتمون لهذه النقابة بأن هذه المشتركات هي (مزية نسبية)، فهي من جانبٍ تولّد ميلاً نحو ممارسة الأعمال والنشاطات المشتركة، ومن جانبٍ آخر تخلق حالة من الثقة في العلاقات الاقتصادية. وهذا ما دفع أعضاء النقابة إلى أن يوجدوا صلات وثيقة ومستمرة مع سائر التجّار في الدول الإسلامية، ولاسيما في الدول ذات الأغلبية السنيّة، وقد نجحوا في ذلك أيضاً. هذا ومن جانبٍ آخر نجد أعضاء النقابة يركزون جلاً اهتمامهم الاقتصادي بشأن النقاط التي تعد ضمن العمق الاستراتيجي التركي، ليعيدوا العلاقات والصلات التاريخية في إطار العلاقات الاقتصادية. وهنا نجد دول الشمال الأفريقي وشرق أوروبا (ولاسيما دول البلقان) تمثّل هذا (العمق الاستراتيجي) بالنسبة للتجّار وأصحاب الحِرَف المنتمين لهذه النقابة؛ وهذا ما تحوّل لاحقاً إلى محورٍ مهم في السياسة الخارجية التركية عند وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة<sup>(62)</sup>.

وكما جرت الإشارة آنفاً فإن العلاقات الخارجية في هذه النقابة تكون على عاتق ثلاث اللجان، هي: (لجنة توسعة النقابة في الخارج)، و(لجنة المعارض والندوات والمؤتمرات)، و(لجنة العلاقات الدولية). إذ تأخذ (لجنة توسعة النقابة في الخارج) على عاتقها مسؤولية توسيع شبكة التجّار الدوليين المنتمين للنقابة، وتجزر ذلك من خلال ممثليها في أرجاء العالم، حيث تقوم بإيجاد الصلات والعلاقات الثنائية مع التجّار والشركات في كلّ العالم، وتدعم استمرارية هذه الصلات. فضلاً عن أنها تسعى لاستقطاب الأعضاء الجدد في سائر الدول، والبحث عن الأسواق الجديدة لمنتجات أعضائها. وبالنسبة للجنة (المعارض والندوات والمؤتمرات) فهي تهتم بإقامة المعارض والندوات التي تخص أعمال النقابة. ومن أهم هذه المعارض والندوات يمكن الإشارة إلى معرضٍ دولي

للنقابة يُقام كلٌّ سنتين، وكذلك (مؤتمر التجارة الدولي). وتهتم هذه اللجنة أيضاً بإيفاد مجموعات متخصصة عديدة للمشاركة في المعارض والمؤتمرات والندوات في داخل تركيا وخارجها<sup>(65)</sup>.

أما لجنة العلاقات الدولية فهي تهتم باستقبال التجار الأجانب وإقامة البرامج والندوات الترويجية والاعلانية، واستقبال ممثلي المنظمات الدولية الذين يزورون المقر المركزي للنقابة؛ وتعنى هذه اللجنة أيضاً بتنظيم العلاقات الثنائية بين مكاتب النقابة في خارج تركيا، وأن تستحدث مؤسسات غير حكومية داخل تركيا وخارجها. فضلاً عن أن التواصل مع الوزارات والدوائر الحكومية، ولاسيما مع وزارتي الاقتصاد والخارجية هي من ضمن مهام هذه اللجنة. بالإضافة إلى مسؤولية هامة أخرى، وهي إعداد التقارير حول الواقع الاقتصادي القائم في الدول الأخرى، وكذلك تقديم دراسات حول الأسواق الجديدة، وتقديم هذه التقارير والدراسات للأعضاء؛ وفي هذا الإطار تصدر النقابة كتباً مصغرة وأوراق سياسات عن التجارة العالمية، وتقدم من خلال ذلك المشورة للأعضاء والتجار المنتمين للنقابة.

تراعي النقابة خلال نشاطاتها الاقتصادية بعض القيم والتقاليد والمناسك الإسلامية من أجل ديمومة نزعتها الإسلامية؛ فعلى سبيل المثال تجرى الكثير من المفاوضات والحوارات بين الأعضاء خلال المناسبات الإسلامية والعطل الدينية والأعياد، فبحسب رؤية النقابة أن في هذه الأيام مجالاً واسعاً للقيام ببعض النشاطات، إذ يتواجد الأعضاء كلهم في مثل هذه الأيام في مكان واحد، وتتاح فرصة التزاور وتتجدد اللقاءات بين الأعضاء<sup>(66)</sup>؛ وبهذا تكون العقيدة الدينية وسيلة للارتقاء بمستوى الثقة بين الأعضاء والانسجام فيما بينهم<sup>(67)</sup>.

يؤكد المدير التنفيذي لهذه النقابة بأن الإسلام قد أوجد قيماً (أسرية واجتماعية) و(قيماً في إطار الهوية الوطنية)<sup>(68)</sup>، وأن النقابة تسلط الضوء بنحو خاص على جملة من القضايا الأخلاقية؛ فعلى سبيل المثال يتداول بين أعضاء النقابة موضوع (الأخلاق السامية والتكنولوجيا المتقدمة)<sup>(69)</sup>، وهذا ما يدل على الاهتمام بمسألة الأخلاق وإضافته على التكنولوجيا.

تقيم النقابة برامج تدريبية كثيرة لأعضائها، تشمل مجالات عدّة كاللغات الأجنبية، ودورات تخصصية حول التجارة والتسويق<sup>(70)</sup>، وإن من جملة هذه النشاطات هو نشاط جمعي بشكل مسابقة حول تعريف بعض المصطلحات المهمة.

ومن الشعارات المهمة التي تبناها النقابة هو شعار (أهمية النمو الجماعي)، وأن المسؤولين

في النقابة يؤكّدون دوماً بأنّ (نموّ أعضاء النقابة وتطوّرهم يؤدي إلى نموّ تركيا، و بنموّ تركيا وتطوورها ننمو نحن ونتطوّر)<sup>(71)</sup>.

وفي الختام تجب الإشارة إلى أن الحراك الإسلامي في تركيا حين يدخل المجال الاقتصادي والسياسي ورسم الاستراتيجية الاقتصادية التركية يلتقي مع الدول المجاورة له<sup>(72)</sup>؛ لذلك نجد تركيا تؤكّد كثيراً على مسألة التعاون مع القطاع الخاص في الدول المجاورة لها. وهذا الأمر من شأنه أن يكون واحداً من أهم الأهداف التي تتوخّاها الحكومة التركية ذات النزعة الإسلامية بقيادة حزب العدالة والتنمية، ونقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة. ومن هنا نجد تنسيقاً عالي المستوى بين أعضاء النقابة والمؤسسات الاقتصادية الحكومية التركية وكذلك العالمية<sup>(73)</sup>؛ مما جعل الحراك الاقتصادي والسياسي لدى الإسلاميين في تركيا في خارج البلد يخلق نوعاً من الانسجام والتناغم ذي الأبعاد المتعددة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، وأن كلّ بُعدٍ يساند البعد الآخر.

## النتائج

إن أمام نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة طريق طويل لتصبح القوة الاقتصادية الأولى في تركيا. إذ إن الفوارق بين هذه النقابة و(نقابة أصحاب المهنة والتجار الأتراك) ذات النزعة العلمانية كثيرة جداً، وعلى الرغم من أن عدد الأعضاء المنتمين لهذه النقابة أكثر من أعضاء النقابة الأخرى ذات النزعة العلمانية، ولكن حجم رأس المال الموجود لدى هذه النقابة هو أقل بنحو واضح بالمقارنة مع النقابة الثانية؛ ومع ذلك نجد قوّة النقابة ذات النزعة الإسلامية ونفوذها في طور النمو والتطوّر، فقد بلغ حجم التبادل الاقتصادي بين أعضاء النقابة والأطراف الأجنبية خلال العام 2009 ملياري دولار<sup>(74)</sup>، واستطاعوا أن يخصّصوا 20% من الدخل القومي الاجمالي في تركيا خلال العام 2014<sup>(75)</sup>. في حين كان أعضاء النقابة في سنة 1990 يمتلكون 8 مصانع من أصل 500 مصنع وشركة في أرجاء تركيا، وقد بلغت أعداد هذه المصانع في سنة 2009 إلى 31 مصنعاً وشركة<sup>(76)</sup>.

ويجب ألا ننسى بأن معدّل العمر في نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة يدلّ على أن للشباب وللجيل الجديد في تركيا دورٌ أكبر في النقابة، وهو جيل يعمل بكلّ جدّ وانضباط. ومن جانب آخر نجد القوّة السياسية في تركيا تحت سيطرة السياسيين المقربين من هذه النقابة، وهم القياديون في حزب العدالة والتنمية، ويبدو أن هذا سيستمر بالأعوام المقبلة.

وفضلاً عن النشاطات الاقتصادية هناك نشاطات ثقافية ودينية تمارسها نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة في أرجاء تركيا، وعلى الرغم من أن هذه النقابة لم تفلح حتّى الآن في التغلّب على منافستها العلمانية في المجال الاقتصادي، ولكن لها سرعة أكبر على صعيد استقطاب الأعضاء الجدد، وأن تخصص حيزاً للنشاطات الثقافية والدينية؛ وهذا سرّ نجاحها في خلق جيلٍ له هوية إسلامية وثقة عالية بالنفس، ووعي ذاتي واجتماعي. ومن هذه الزاوية يبدو مستقبل النقابة والجيل القادم من المواطنين الأتراك أوضح بالمقارنة مع الجيل العلماني.

لقد نجحت هذه النقابة في خلق طبقة اجتماعية جديدة في تركيا، منشأها المدن الصغيرة في الأناضول، ومع تطوّر أعضاء النقابة وازدياد حجم ثروتهم انتقلوا من مدن الأناضول وسكنوا في المدن الكبيرة مثل اسطنبول وأنقره وإزمير، وهذا يعني أنّهم قد جعلوا المدن الكبيرة مناظرة لمدن الأناضول من حيث التكوين الديمغرافي؛ وبهذا دخلت القيم الدينية والتقليدية إلى المدن الكبيرة، وتغيّرت الصورة السكانية فيها في كثيرٍ من الجوانب، حتّى باتت الحياة صعبة بالنسبة لغير المتدينين؛ الأمر الذي عبّر عنه البرفسور شريف ماردين بـ(الضعط المناطقي) على الأفراد غير المتدينين<sup>(77)</sup>.

# MUSIAD

اللغو المعتمد لدى نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة

# YOUNG MUSIAD

لغو شعبة الشباب في نقابة التجّار وأصحاب الحِرَف المستقلة



عبد الرحمن كاآن - المدير التنفيذي الحالي لنقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة.



رجب طيب أردوغان في مراسم افتتاح الدورة السادسة عشرة لمعرض النقابة.



أردوغان خلال زيارته لإحدى معارض النقابة.



مراسيم افتتاح الدورة السابعة عشرة لمعرض النقابة.



مراسيم انطلاق فعاليات الدورة (العشرون) من المؤتمر الدولي للعمل في إسطنبول الذي تقيمه نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة.



اجتماع أعضاء النقابة مع أردوغان.



ندوة علمية وثقافية بعنوان: (العلماء والأمة الإسلامية) التي أقامتها النقابة في إسطنبول.



إحدى الندوات التي أقامتها شعبة الشباب في هذه النقابة عن الواقع الاقتصادي العراقي ولتعزيز العلاقات الاقتصادية التركية العراقية.



حضور وفد من نقابة التجار وأصحاب الحرف المستقلة في كردستان العراق لتعزيز العلاقات الاقتصادية.

المصادر:

1. بالتركية:

Müstakil Sanayici ve İş Adamları Derneği (MÜSİAD)

وبالانجليزية:

Independent Industrialists and Businessmen Association

2. Keyman, E.F., 2007. Modernity, secularism and Islam: The case of Turkey. Theory, culture & society, 24(2), pp.216-217.

3. Lorasdağı, B.K., 2010. The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD. bilig, 52, pp.105-128.

4. Lorasdağı,. The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.106.

5. Insel, A., 2003. The AKP and normalizing democracy in Turkey. The South Atlantic Quarterly, 102(2).

6. Buyuktanir, Derya, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, International Academy of Business Review, 1, 1, Winter 2015, p. 22.

7. Cevik, S., 2014. The Rise of NGOs: Islamic Faith Diplomacy. At University of Southern California's Blog.

وينظر أيضاً:

Yıldız, Ceren. "The influence of the economic interest groups in Turkish foreign policy during the JDP government period (2002-2011): the cases of TÜSİAD and MÜSİAD." PhD diss., Bilkent University, 2011.

وينظر أيضاً:

Atli, A., 2011. Businessmen as Diplomats: The Role of Business Associations in Turkey's Foreign Economic Policy. *Insight Turkey*, 13(1).

8. Milli Görüş

9. Gumuscu, S. and Sert, D., 2009. The power of the devout bourgeoisie: The case of the Justice and Development Party in Turkey. *Middle Eastern Studies*, 45(6), pp.953-968.

10. Jang, J.H., 2006. On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey. *Journal of International and Area Studies*, pp.98.

11. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. *European Scientific Journal*, ESJ, 10(10), p. 275.

12. بالانجليزية:

Turkish Industry and Business Association

وبالتركية:

Türk Sanayicileri ve İş İnsanları Derneği (TÜSİAD)

13. للمزيد من المعلومات حول هذه النقابة، ينظر:

Gülfıdan, Ş., 1993. Big business and the state in Turkey: the case of: TUSIAD. *Türk Sanayicileri ve İşadamları Derneği*; Emını, F.T., 2013. Sivil Toplum Kuruluşlarının Politika Belirleme Sürecindeki Rolü: Tüsiad Örneđi. *Dumlupınar Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi*, (36); Güzelsarı, S. and Aydın, S., 2010. Türkiye'de Büyük Burjuvazinin Örgütlü Yükseliş: Siyasal ve Yönetmel Süreçlerin Biçimlenmesinde TÜSİAD. *Abant İzzet Baysal Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi*.

14. Koç

15. Sabancı
16. Altan, “TÜSİAD-MÜSİAD buluşması”, Sabah, May 14, 2010.
17. Kuran, T., 1995. Islamic economics and the Islamic subeconomy. *Journal of Economic perspectives*, 9(4), pp.193.
18. Buyuktanir, Derya, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 24.
19. Jang, On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p. 108.
20. Jang, On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p.96.
21. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.113-114.
22. Buğra, A., 2002. Labour, capital, and religion: harmony and conflict among the constituency of political Islam in Turkey. *Middle Eastern Studies*, 38(2), pp.187-204.
23. Kluge, P., 2010. MÜSİAD, the Green Capital of Turkey, and Armenia. *Iran and the Caucasus*, 14(2), pp. 390.
24. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.105-128.
25. <http://www.musiad.org.tr/en/sector-councils?Branch=UAE>
26. Erol Mehmet Yarar
27. Ali Bayraoğlu
28. Ömer Bolat
29. Albayrak Holding
30. Ömer Cihad Vardan
31. Nail Olpak

32. Abdulrahman Kaan

33. <https://www.dailysabah.com/business/2015/09/30/turkish-defense-industry-aims-to-sign-deals-worth-5b-in-qatar>

34. Konut Geliştiricileri ve Yatırımcıları Derneği (KONUTDER)

35. Uluslararası İş Forumu (IBF)

36. للمزيد من المعلومات ينظر الموقع الآتي:

<https://en.emusiad.com/>

37. <http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad>

38. <http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad>

39. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.109-110.

40. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, pp.105-128.

41. MÜSİAD Bulletin, Fair Forum Special Issue 1998: 100.

42. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.120.

43. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.117.

44. Jang, J On the road to moderation: the role of Islamic business in transforming political Islamists in Turkey, p. 96.

45. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.111.

46. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.116,

47. Lorasdağı, B The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.121.

48. Lorasdağı, The relationship between Islam and globalization in Turkey in the post-1990 period: the case of MÜSİAD, p.115.
49. Yankaya, D., 2009. The Europeanization of MÜSİAD: Political opportunism, Economic Europeanization, Islamic Euroscepticism. *European Journal of Turkish Studies. Social Sciences on Contemporary Turkey*, (9), p. 7.
50. Özdemir, Ş., 2006. MÜSİAD: Anadolu sermayesinin dönüşümü ve Türk modernleşmesinin derinleşmesi. *Vadi*, p. 174-175.
51. “Fiqh Consultation” (Fıqh Danışmanlığı) MÜSİAD Bulletin 3, no.5, 3. 1995
52. Homo Islamicus
53. Homo Economicus
54. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. *European Scientific Journal*, ESJ, 10(10), p. 274.
55. Yavuz, M.H., 2003. *Islamic political identity in Turkey*. Oxford University Press, p. 93.
56. Yavuz, M.H., 2003. *Islamic political identity in Turkey*. Oxford University Press, p. 93.
57. Rubin, M., 2005. Green money, Islamist politics in Turkey. *Middle East Quarterly*.
58. MÜSİAD Bulletin, Fair Forum Special Issue 1991: 31.
59. Tercan, Selahaddin, 1993. MÜSİAD Başkanı Erol Yazar: Ticari Ahlak Prensiplerimiz. *Yeni Asya*. 22 April.
60. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. *European Scientific Journal*, ESJ, 10(10).
61. Kluge, P., 2010. MÜSİAD, the Green Capital of Turkey, and Armenia. *Iran and the Caucasus*, 14(2), pp.3

62. ينظر بهذا الصدد البحث المثير للجدل الذي كتبه أحمد داود أوغلو بعنوان: (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا الدولي).

Davutoğlu, A., 2001. Stratejik derinlik. Küre Yayınları, İstanbul, 536.

63. MUSIAD International Fair

64. International Business Forum (IBF)

65. High Tech Port

66. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

67. Kuran, T., 1995. Islamic economics and the Islamic subeconomy. *Journal of Economic perspectives*, 9(4), pp.193.

68. Yazar, E., 1997. A New Perspective of the World at the Threshold of the 21st Century. MÜSİAD.

69. Vardan, Ö., C.(2012) CİHAD ve MÜSİAD. İstanbul: TimaşYayınları, p.69

70. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25

71. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

72. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 26.

73. Alkan, H. and Ugur, A., 2000. Türkiye’de İşadamları Devlet İlişkileri Perspektifinden MÜSİAD’. *Toplum ve Bilim*, 85, pp.140.

74. Özoral, B., 2014. Change and Continuity in a Political-economic Context in Turkey: The Rise of Economic Power of Religious Segments. *European Scientific Journal*, ESJ, 10(10), p. 274.

75. Buyuktanir, Conservative and Religiously Oriented Businessmen Association in Turkey as Norm Diffuser Actors: The Case of MÜSİAD, p. 25.

76. <https://www.ensonhaber.com/turkiyenin-500-buyuk-sirketi.html>

77. ÇETİN, A., 2011. BİR KAVRAMIN KISA TARİHİ: 'MAHALLE BASKISI'. MUKADDİME, 3(3).